



لا للمشاحنات ولا للفتنة بين الأشقاء ومعالجة التجاوزات تكون في إطار الدستور والقانون

عبدالصمد: كنا وما زلنا مع معالجة التركيبة السكانية وتكوين الوظائف في جميع المواقع الممكنة



عبدالصمد

قال النائب عدنان عبدالصمد: لطالما أكدنا مرارا وتكرارا ضرورة حل مشاكلنا المتجذرة، ومن أهمها إصلاح الخلل في التركيبة السكانية، وما يرتبط بها من أهمية تكوين الوظائف في كل المواقع التي نتمكن من سد النقص فيها. وأضاف عبدالصمد في تصريح صحفي أن هذا أمر مطلوب وضروري يتطلب إرادة سياسية حقيقية وحكيمة تطبيق خطة موضوعية وعلمية لتحقيق

ذلك الهدف، تنطلق من مواقع القرار بعيدا عن التجاذبات السلبية والمماحكات السياسية، ذلك لكي تضمن ألا نسلك منحى خاطئا نستدرج فيه إلى إشعال فتنة نحن في غنى عنها في ظل ظروف صحية حرجة بسبب جائحة كورونا التي تطبق على أنفاس العالم كله، والذي نحن جزء منه. وزاد بقوله: تحديدا يجب عدم الانزلاق لبث الشقاق والشحناء بين الشعبين الكويتي والمصري

الذين تربطهما أواصر الأخوة العربية والدينية والمصالح التاريخية المشتركة. فالمشاكل المستعصية والمتجذرة لا ولن يمكن حلها عبر مشاحنات وتراشقات مجنونة بين مختلف الأطراف هنا وهناك عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهي قد تنطلق من اجتهاد خاطئ، أو رأي سفيه، أو نفس عنصري بغضب، أو حقد دفين أو غيرها من ممارسات شاذة لا تعالج إلا بتطبيق القوانين المرعاة وفي

القياسي: لعل أزمة كورونا تحقق ما فشل به مجلسا الأمة والوزراء من إحلال الكويتيين

الخضير لـ «الأنباء»: تعديل التركيبة السكانية بتقليل العاملين غير الكويتيين في الوزارات



علي الدقباسي



حمود الخضير

ضمن الخطوات التي تسير عليها الحكومة لتعديل التركيبة السكانية التي ظهرت أبعادها السلبية خلال جائحة كورونا، وضعت عدة جهات حكومية تصوراتها بشأن تقليل عمالتها غير الكويتية في المرحلة المقبلة وتوعيتها بكوادر وطنية في المستقبل. وأكدت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن عدة جهات حكومية ومؤسسات تابعة ستقوم بإعلام العاملين فيها من غير الكويتيين بعدم

أنشاد بدعم المسجلين بالباب الخامس من أصحاب الأعمال

الشاهين: لبس في قرار مجلس الوزراء حول تسديد ما ينقص من راتب المواطن في «الخاص»



أسامة الشاهين

أشاد النائب أسامة الشاهين بقرارات مجلس الوزراء الأخيرة بشأن العمالة الوطنية فيما يتعلق بالباب الخامس لصرف دعم عمالة إضافي للعاملين على الباب الخامس وهو باب أصحاب الأعمال، متمنيا أن يخفف هذا القرار جزءا من توقف أعمالهم. وأضاف الشاهين في تصريح صحفي أن هناك

ملاحظة ووقفة عند قرار ملتبس بتعلق بالعمالة على البند الثالث والقطاع الخاص تحديدا، حيث قال مجلس الوزراء انه سيسد ما ينقص من راتب المواطن بشرط الا يقوم رب العمل بتخفيض الراتب وهذا امر ملتبس جدا وبه غموض وهذا القرار مخالف للقانون وقانون العمل بالقطاع الأهلي يمنع تخفيض الرواتب ومجلس الوزراء بحاجة لتعديل قانون العمل بالبدالية قبل قراره هذا.

وبين الشاهين ان الوقفة الثالثة هي وقفة تتعلق بقرار مجلس الوزراء بشأن التركيبة السكانية «قرار مجلس الوزراء قال سنتابع اللجان العليا للتركيبة السكانية»، وهذه لجنة موجودة منذ ما يقارب الـ 6 سنوات وقراراتها لا تنفذ ولا تطبق على أمر الواقع، ولأسف نسمع جعجة ولا نرى طحيننا، وهذا القرار كاستجيب من الرضاء بالناز.

وأشار الشاهين الى ان التعليق الرابع، ان قرارات مجلس الوزراء خلت من اي حلول لكويتيين بلا رواتب، وحتى هذه اللحظة لم يصدر قرار من مجلس الوزراء المتعلق بهم وللأسف حتى هذه اللحظة مجلس الوزراء لم يتخذ قرارا وهناك ما لا يقل عن 2400 مواطن كويتي بلا رواتب، وانا اقترحت ان تقدم لهم مساعدات اجتماعية ويجب ان يكون هناك خط ساخن مركزي للتواصل معه.

وأكد الكندري أن الباب الثالث لا يقل أهمية عن الخامس، مشيرا إلى أن قرار مجلس الوزراء عليه الكثير من الملاحظات والتساؤلات. وتساءل عن التوصية التي أتت من اللجنة التوجيهية العليا للتحقق الاقتصادي المشكلة برئاسة محافظ البنك المركزي حول دعم الباب الثالث المسجلين من العمالة الوطنية، وما إذا مجلس الوزراء قد أخذ بهذه التوصية وإذا كانت الإجابة بالنفي فما الأسباب؟ وطلب الإفادة عما إذا كان قرار مجلس الوزراء بتخفيض الرواتب في القطاع

الغانم يهنئ نظيره في جمهورية بولندا بالعيد الوطني



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برقيته تهنئة إلى رئيسة مجلس النواب في جمهورية بولندا البييتا ويتك ورئيس مجلس الشيوخ توماس جروزدكي، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

للمعلمين الكويتيين عند نهاية السنة الدراسية

«التعليمية»: شهر كامل قيمة مكافأة تصحيح الاختبارات



عسكر العنزي

وافقت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد على الاقتراح برغبة المقدم من النائب عسكر العنزي بشأن «رفع قيمة مكافأة تصحيح الاختبارات المقررة للمعلمين الكويتيين عند نهاية السنة الدراسية إلى راتب شهر كامل».

وجاء في تقرير اللجنة التي تشهده «الأنباء» أن رئيس مجلس الأمة أحال إلى اللجنة بتاريخ 2019/3/6 الاقتراح برغبة المشار إليه لدراسته وتقديم تقرير عنه إلى المجلس، وقد نظرت اللجنة هذا الاقتراح في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2019/11/10، وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة على الاقتراح بإجماع الحاضرين من أعضائها.

وقال عسكر في مقدمة اقتراحه: إن الدور

المهم الذي تؤديه الهيئة التعليمية في إعداد أجيال المستقبل للمشاركة في تنمية المجتمع يضافي عليها مكانة متميزة بين الفئات الوظيفية المختلفة، وهو ما يستوجب حرص الدولة على توفير المتطلبات التي تضمن استقرارها الوظيفي، وتكفل للمعلمين مستوى معيشيا يتناسب مع ما يؤديه من مهام ومثال ذلك المزايا المالية، إلا أن النظرة الفاحصة لما يجري في الواقع تكشف ابتعاد الجهة المختصة عن تبني هذا النهج فيما يتعلق بمكافأة تصحيح الاختبارات، حيث لا تعد عن كونها مكافأة رمزية لا تتوافق مع حجم الأعباء الوظيفية المذولة، مما يقتضي تقدير جهود هؤلاء المعلمين من خلال رفع قيمة المكافأة التي تصرف لهم عند نهاية السنة الدراسية.

العمالة الوطنية على الباب الثالث لا تقل أهمية عن «الخامس» الكندري: ما جزاءات الشركات التي تخفض رواتب الكويتيين؟



عبدالله الكندري

وجه النائب عبدالله الكندري سؤالاً برلمانيا إلى نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح حول الدعم المقدم للعمالة الوطنية المقيدة على الباب الثالث والخامس.

وأكد الكندري أن الباب الثالث لا يقل أهمية عن الخامس، مشيرا إلى أن قرار مجلس الوزراء عليه الكثير من الملاحظات والتساؤلات. وتساءل عن التوصية التي أتت من اللجنة التوجيهية العليا للتحقق الاقتصادي المشكلة برئاسة محافظ البنك المركزي حول دعم الباب الثالث المسجلين من العمالة الوطنية، وما إذا مجلس الوزراء قد أخذ بهذه التوصية وإذا كانت الإجابة بالنفي فما الأسباب؟ وطلب الإفادة عما إذا كان قرار مجلس الوزراء بتخفيض الرواتب في القطاع

الخاص والمسجلين على الباب الثالث يخالف القانون رقم 2010/6 من عدمه حيث جاء في بيان مجلس الوزراء «في حال تم تخفيض رواتب العمالة الوطنية المسجلة على الباب الثالث تتحمل الدولة مقدار ما تم تخفيضه». وأضاف: هل هناك دعم للشباب الكويتي الذي تم تحويله من الصندوق الوطني ومنحه إجازة التفرغ التجاري وهو غير مسجل بالباب الخامس، لكنه يعمل مثل الباب الخامس، حيث ان الراتب الحالي من الجهات الحكومية منقوص من الكوادر والبدلات فقط الراتب الأساسي الذي يتقاضاه؟ واستفسر عما إذا كان هناك جزاءات تفرض على الشركات أو المؤسسات التي تقوم بتخفيض راتب الكويتيين الذين يعملون بالقطاع الخاص وما تلك الجزاءات؟

استفسر عن قيام مهندسين بأعمال إدارية كالتوظيف والتدريب

الغازمي يطلب تزويده بأسماء جميع المتقاعدين بدائرة الهندسة في «الكويتية» وأسباب عدم إحلال المستمرين مكانهم



حمدان الغازمي

وجه النائب حمدان الغازمي سؤالاً إلى وزير المالية براك الشيطان بخصوص تعيين مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية في 2018/1/4 وتكليف وتعيين عدد من مديري الإدارات ومساعد الرئيس التنفيذي. وطلب تزويده وإفادته بالآتي:

1- ما المكافآت المالية أو العينية السنوية التي كانت مقرر ل رئيس وأعضاء مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية قبل تعيين مجلس الإدارة الحالي في 2018/1/4 مع تزويدنا بنسخة من السند القانوني لذلك.

2- ما المكافآت المالية أو العينية المخصصة لأعضاء مجلس الإدارة نظير حضور اجتماعات اللجنة أو اللجان المنتدبة عنه، وذلك للفترة

غيرها نظير عضويتهم في مجلس الإدارة أو حضورهم اجتماعات مجلس الإدارة أو اجتماعات اللجان المنتدبة عنه؟ إذا كان الجواب نعم فيرجى تزويدنا بالقيمة القانونية له.

5- يرجى تزويدنا بكشف مفصل يتضمن أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحالي وتفصيل المكافآت المالية والعينية وغيرها التي تقاضاها كل عضو نظير العضوية أو حضور اجتماعات مجلس الإدارة أو اللجان المنتدبة عنه.

6- يرجى تزويدنا بكشف مواضبا الأسماء والمؤهلات العملية وتاريخ التعيين والتدرج الوظيفي لجميع من تم تكليفهم أو تعيينهم بموظائف مديري إدارات أو مساعدين رئيس تنفيذي، وذلك اعتبارا من

1/1/2019 وحتى تاريخه مع تزويدنا بالسيرة الذاتية لكل منهم.

7- هل تم تطبيق اللوائح والأنظمة الإدارية المعمول بها بشأن الإعلان في وسائل الإعلام وغيرها عن الوظائف المذكورة (مديرو إدارات - مساعدين رئيس تنفيذي) والمعتمدة (مديرو إدارات - مساعدين رئيس تنفيذي) والمعمولة لكل وظيفة؟ يرجى تحديد اسم ومسمى من لا يحمل مؤهلا جامعا ممن تم تكليفهم أو تعيينهم بالوظائف السابق ذكرها.

10- هل تقدم أحد من مديري الإدارات بطلب ترشيح نفسه للدخول بمفاضلة لمنصب مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية أو مساعد العملاء التنفيذيين لخدمة العملاء للفترة المذكورة أعلاه، وما الإجراء الذي تم اتخاذه حيال هذا الطلب؟ مع تزويدنا بنسخ من هذه

الطلبات إن وجدت.

11- هل تقدم أحد من مديري الإدارات بكتاب تظلم بشأن عدم الرد على طلباته المرسله بشأن إجراء مفاضلة لوظيفة مساعد رئيس تنفيذي للشؤون التجارية أو مساعد رئيس تنفيذي لخدمة العملاء؟ وما الإجراء المتخذ من قبل مجلس الإدارة حيال هذا الطلب؟ يرجى تزويدنا بنسخ من التظلم المقدم وما تم بشأنه من إجراءات.

12- يرجى تزويدنا بالهيكل التنظيمي لدائرة الهندسة واسم كل منصب بالهيكل وتاريخ تقلد المنصب مع بيان إذا كان الموظف مستمرا أم متقاعدا (عقد استيعاب) مقابل كل اسم.

13- في حال تقلد مهندسين متقاعدين مناصب إدارية في الهيكل التنظيمي يرجى إفادتنا عن أسباب

عدم إحلال هذه المناصب بالموظفين الذين اختاروا بعروض التقاعد والشيك الذهبي، مع العلم بأنه قد تم أكثر من 7 سنوات على تطبيق قانون الخصخصة.

14- هل هناك مهندسون يعملون بأعمال إدارية كالتوظيف والتدريب أو أعمال تتعلق بمتابعة أعمال صيانة المباني والمرافق أو أي أعمال إدارية أخرى بدائرة الهندسة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدنا بأسمائهم وبيان ما إذا كانوا مستمرين بالشركة أو متقاعدين.

15- يرجى تزويدنا بأسماء جميع المتقاعدين بدائرة الهندسة والوظيفة الموكلة لهم وإفادتنا عن أسباب عدم إحلال المستمرين مكانهم من الذين يعملون معهم بنفس الإدارة ولديهم نفس المؤهلات أو

مؤهلات أفضل، مع إفادتنا بكل اسم على حدة مع أسباب عدم الإحلال.

16- هل تم منح مناصب إدارية لمقاعدين في الهيكل التنظيمي الجديد.

إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى إفادتنا بالأسباب التي حالت دون منح تلك المناصب للمستمرين.

17- هل تم إعداد خطة لإحلال المستمرين مكان المهندسين المتقاعدين (اعود الاستيعاب) في المناصب الإدارية بعد تطبيق قانون الخصخصة؟

إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدنا بالخطة مع بيان أسماء المتقاعدين وأسماء المستمرين المخطط لهم الحصول على مناصب المتقاعدين والخطة الزمنية المحددة لذلك، وإذا كانت الإجابة بلا، يرجى إفادتنا بالأسباب.